أولويات 2012-2014

بالنسبة للمغرب

في إطار التعاون مع الجوار

COUNCIL OF EUROPE CONSEIL DE L'EUROPE

أولويات 2012-2014
بالنسبة للمغرب
في إطار التعاون مع الجوار

كل طلب لإعادة طبع أو ترجمة هذه الوثيقة أو جزء منها يَجب توجيهه إلى إدارة التواصل: F67075 ستراسبورغ، أو publishing@coe.int
كل مراسلة أخرى أو استفسار بخصوص مضامين هذه الوثيقة، يجب توجيهها إلى الإدارة العامة للبرامج.

الغلاف و التوضيب: قسم الوثائق والمنشورات، مجلس أوروبا
الصور: دانييل دولابورت ومجلس أوروبا

©مجلس أوروبا، يناير2013
أنجز في مطابع مجلس أوروبا

المقدمة

سياسة مجلس أوروبا إزاء جواره المباشر

سجلت لجنة الوزراء، في دورتها121المنعقدة بتاريخ ١١ ماي2011 باسطنبول، المقترحات التي صاغها الأمين العام فيما يخص سياسة مجلس أوروبا إزاء جواره المباشر، ودعا الأمين العام لإعداد خُطط عمل من أجل إعمال تلك السياسة ليصادق عليها مجلس الوزراء.

تتمحور سياسة مجلس أوروبا إزاء جواره المباشر حول الأهداف التالية:

- تيسير الانتقال السياسي نحو الديمقراطية؛
- المساهمة في النهوض بالحكامة الجيدة على أساس معايير وآليات ذات الصلة ؛
- تقوية وتوسيع العمل الإقليمي لمجلس أوروبا في مجال محاربة التهديدات العابرة للحدود والعالمية؛

ولهذا الغرض تم وضع إطار عام للتعاون مع بلدان الجوار المباشر لمجلس أوروبا، يَنُصُّ بالخصوص على ما يلي:

- إقامة حوارات من أجل التعاون مع الجوار؛
- تحديد أولويات من أجل التعاون مع الجوار.

هذه الوثيقة «أولويات2012-2014 بالنسبة للمغرب في إطار التعاون مع الجوار» قد تم إقرارها من طرف لجنة وزراء مجلس أوروبا في2 أبريل سنة 2012 و صادق عليها رسميا كلّ من الكاتب العام لمجلس أوروبا، و وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية خلال زيارة السيد الوزير لسترازبورغ في24 أبريل 2012 .

الأهداف الرئيسية

تُشكل هذه الوثيقة «أولويات 2012-2014 بالنسبة للمغرب في إطار التعاون مع الجوار» أداة إستراتيجية مرنة وديناميةتُحدد إطاراً مُفصلاً للتعاون بين المغرب ومجلس أوروبا بالنسبة للفترة 2012-2014.

تستهدف الوثيقة مواكبة مسلسل الانتقال الديمقراطي بالمغرب ومساعدته على رفع التحديات الوطنية المرتبطة بحقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية.

وتتلخص الأهداف الرئيسية المُحدَدة لهذا التعاون كما يلي:

- إفادة المغرب من تجربة مجلس أوروبا في مجال إقرار الديمقراطية خصوصاً من خلال تقديم الخبرات، والممارسات الجيدة، والتكوين، والاستشارة، ومراقبة الانتخابات، والرعاية، والتدريب...؛
- تعزيز حضور المغرب في هياكل مجلس أوروبا التي سبق له إقامة تعاون معها، وتشجيع مشاركته في الاتفاقيات الجزئية والآليات الأخرى؛
- تقريب التشريع المغربي من معايير مجلس أوروبا في أفق المصادقة المحتملة على بعض اتفاقيات المنظمة والمفتوحة لتوقيع الدول الغير الأعضاء وذلك طبقاً للمساطر المعروضة بهذا الصدد في الاتفاقيات ذات الصلة.

تم تحديد مجالات العمل الرئيسية المعروضة في هذه الوثيقة على أساس الأولويات الوطنية التي حددتها السلطات المغربية في مجالات خبْرة مجلس أوروبا. ويأخذ إطار التعاون بعين الاعتبار أيضا أنشطة منظمات دولية أخرى وبعض البلدان الشريكة.

سينصب عمل مجلس أوروبا في المقام الأول على النهوض بالتآزر بين جميع المتدخلين قصد تجنب تكرار الجهود.

إن تنزيل العديد من الأنشطة المدرجة في هذه الوثيقة، انطلق فعلا، خصوصا في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا «تعزيز الإصلاحات الديمقراطية في دول الجوار الجنوبي» .

مجلس أوروبا والمغرب

يتعاون مجلس أوروبا مع المغرب منذ عدة سنوات في مجموعة واسعة من المجالات. ذلك أن المغرب عضو كامل العضوية في عدة اتفاقيات جزئية لمجلس أوروبا، منها: لجنة البندقية، ومركز شمال- جنوب، والاتفاقية الجزئية الموسعة حول الرياضة، ومجموعة التعاون من أجل الوقاية والحماية والتنظيم والإسعافات من المخاطر الطبيعية والتكنولوجية الكبرى، ومجموعة بامبيدو. وفضلا عن ذلك يتمتع المغرب بصفة ملاحظ لدى الصيدلية الأوروبية Pharmacopée. كما أنه أيضاً أحد الأطراف المُوقعة على الاتفاقية من أجل المحافظة على الحياة البرية والوسط الطبيعي في أوروبا (اتفاقية بيرن). وقد طالب المغرب في السابق، بالانضمام إلى عدة اتفاقيات لمجلس أوروبا ويواصل التعبير عن اهتمامه بهذا التوجه.

حركة الاندماج القانوني هذه، عن طريق الانضمام التدريجي لبعض الصكوك القانونية لمجلس أوروبا، من شأنها أن تتكثّفَ مع حصول المغرب على الوضع المتقدم لدى الاتحاد الأوروبي.

على إثر اعتماد القرار 1598 (2008) للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول تقوية التعاون مع بلدان المغرب الكبير، تمت دعوة وفد من البرلمان المغربي، بانتظام، لحضور الاجتماعات العامة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وخلال زيارته للمغرب في دجنبر2010 التقى رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا برئيسي غرفتي البرلمان ووزير الداخلية ووزير الشؤون الخارجية والتعاون ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وعلى إثر تقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية، الذي تم الإعلان عنه في2011 والذي كانت لمجلس الشيوخ إمكانية المساهمة فيه، كان التقدم الذي أحرزه المغرب في هذا المجال لافتا للنظر. إن دسترة الجهوية تفتح آفاقاً جديدة للتعاون مع مجلس الشيوخ، وهو التعاون الذي تيسيره الروابط القائمة بين الجمعية الوطنية للجماعات المحلية المغربية وهذه المؤسسة التابعة لمجلس أوروبا.

«أولويات 2012-2014 بالنسبة للمغرب في إطار التعاون مع الجوار»

حقوق الإنسان

حماية و تعزيز حقوق الإنسان

المساواة بين النساء والرجال

تضطلع المرأة المغربية بدور مهم في الحياة السياسية الوطنية وتفرض نفسها اليوم باعتبارها فاعلا سياسيا لا مناص منه. وقد كرس الدستور الجديد مبدأ المناصفة بين النساء والرجال. وأدت الجهود التي بدلها المغرب من أجل التقليص من التمييز بين الجنسين في نظامه القانوني، إلى تغييرات مهمة انعكست على نصوص القانون الجنائي ومدونة الشغل ومدونة الأسرة (الأحوال الشخصية) المغربية. تقدمٌ مهمٌ أيضا تحقق من خلال القانون التنظيمي الجديد المتعلق بمجلس النواب، والذي يُضاعف عدد النساء المنتخبة في هذا المجلس، لينتقل عددهن من 30 إلى60 منتخبة وهو ما يضمن تمثيلية أفضل للنساء داخل الغرفة الأولى.

في إطار البرنامج حول المساواة بين النساء والرجال في المغرب، تم التفكير في العديد من الخطوات التكميلية. إذ ستقدم لجنة البندقية استشارتها فيما يخص تحرير النصوص التشريعية المُخصصة لمواصلة السير على طريق النهوض بمشاركة النساء في الحياة السياسية وذلك بالخصوص من خلال مدونة الانتخابات، كما سيقوم مركز شمال- جنوب بتنظيم فعاليات للنهوض والتحسيس بقيم المساواة، كتكملة لأعمال المؤتمر حول "النساء فاعلات في التغيير في منطقة جنوب الأبيض المتوسط" الذي انعقد في روما في أكتوبر2011.

الهدف العام	النهوض بحقوق النساء ومشاركتهن في الحياة العامة والسياسية وخاصة في دوائر اتخاذ القرار.
النتائج المرتقبة	- خبرة لجنة البندقية حول التشريع المرتبط بمشاركة النساء في الحياة السياسية، بما في ذلك تحليل لمشاركة النساء في إطار التشريع الانتخابي والتوصيات. ويتم تنظيم ندوات للتحسيس، تستهدف الممثلين المعنيين للمهن الحرة والمنظمات غير الحكومية من أجل تبادل الرأي حول الممارسات الجيدة في مجال المعايير و الآليات؛ - تبادل الرأي حول الممارسات الجيدة في مجال وضع الميزانيات بين المغرب والدول الأعضاء في مجلس أوروبا بتعاون مع المنظمة الدولية للفركفونيا؛ مع أخذ بُعْد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار. - التحسيس المتنامي من خلال القيام بأعمال موجَهَة إلى ممثلي الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان والمنتخبين المحليين والجهويين وممثلي المجتمع المدني وذلك حول مواضيع المشاركة والاستقلال [المادي] والمساواة القانونية والفعلية بين النساء والرجال؛ - تقديم المساعدة للمشروع الجاري والساعي إلى إحداث هيئة للمناصفة وربطها بالشبكات الأوروبية ذات الصلة.
الشركاء	*وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ووزارة العدل والحريات، المعهد الوطني للشباب والديمقراطية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، الهيئة الجديدة للمناصفة ولمحاربة جميع أشكال التمييز، لجنة البندقية، مركز شمال- جنوب، مؤتمر المنظمات غير الحكومية الدولية لمجلس أوروبا، والمنظمة الدولية للفركفونية.*

محاربة العنف ضد النساء

تُشكل الوقاية من العنف ضد النساء أولوية بالنسبة لمجلس أوروبا وللسلطات المغربية على حد سواء. وحسب البحث الوطني حول تفشي العنف ضد النساء والذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط بشراكة مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، فإن عددا هاما من النساء بالمغرب يُعانينَ من العنف الذي يكتسي هذا الطابع أو ذاك. من ناحية أخرى فقد أحرز المغرب تقدماً جليّا في مجال محاربة العنف الأسري، وذلك على الخصوص بفضل التعديلات التشريعية الأخيرة.

اعتمادًا على خبرته في هذا المجال، فإن مجلس أوروبا باستطاعته أن يُواكب هذه الجهود، إذ تُعتبر اتفاقية مجلس أوروبا في هذا الباب، هي الآلية القانونية الأولى المُلزمة والتي أحدثت إطارا للوقاية من العنف وحماية الضحايا ومحاربة إفلات مرتكبي أعمال العنف من العقاب.

الهدف العام	محاربة العنف ضد النساء
النتائج المرتقبة	- معرفة أفضل من طرف الفاعلين الأساسيين للحكومة والبرلمان والمجتمع المدني، لاتفاقية مجلس أوروبا حول الوقاية ومحاربة العنف ضد النساء وأشكال العنف الأسري، والتي قد تؤدي إلى تبني المغرب لهذا النص؛ - التحسيس المتنامي في صفوف الموظفين وأعضاء المؤسسات الزجرية بالمغرب، إزاء هذه القضية؛ - مساهمة في عمل أكثر فعالية للفضاءات متعددة الوظائف لفائدة النساء في وضعية صعبة ومنح خدمات ذات جودة عالية للنساء ضحايا العنف.
الشركاء	*وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل والحريات، وزارة الصحة، وزارة الداخلية، المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق المرأة، وشبكات الاستماع (مثل شبكة أنا روز)، مركز شمال- جنوب، مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية التابع لمجلس أوروبا.*

حماية الأطفال من العنف

تعتبر حماية الأطفال من الأولويات الرئيسية للسلطات المغربية، ولا أدَلَّ على ذلك من كون المغرب طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل وكون السلطات المغربية تشتغل اعتماداً على خطة وطنية للطفولة. يُمكن للخبرة الواسعة لمجلس أوروبا في هذا الباب وكذا اتفاقياته (اتفاقية محاربة الاتجار بالأشخاص، اتفاقية حماية الأطفال ضد الاستغلال والاعتداءات الجنسية، الاتفاقية حول الجريمة الإلكترونية) والأدوات الأخرى (مثل الخطوط الموجهة من أجل عدالة ملائمة للأطفال) أن تكون ذات فائدة بالغة بهذا الصدد.

© ENPI Info Centre

الهدف العام	تقوية حماية الأطفال ضد كل أشكال العنف
النتائج المرتقبة	- تقديم الدعم لإعمال التدابير الرامية إلى حماية الأطفال ضد كل أشكال العنف (المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية للطفولة (2012-2015) بما فيها الآلية الوطنية للحماية التي تتَرجم التزامات المغرب على إثر الدورة ٢٧ الاستثنائية للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك في مايو 2002 وتفعيل خطة العمل «من أجل عالم يليق بأطفالنا» التي انخرط فيها المغرب؛ - التحسيس المتنامي بنشر ثقافة حقوق الطفل ومحاربة العنف ضد الأطفال بما فيه العنف الجنسي؛ - تقوية الشراكة وتقوية قدرات الفاعلين المحليين من أجل تحسين عرض وجودة الخدمات المتعلقة بالتكفل بالأطفال؛ - تحديد شبكة من المهنيين وتقوية قدرات الفاعلين الأساسيين في مجال حماية الأطفال بما في ذلك المقدرة على تحديد الأطفال ضحايا العنف.
الشركاء	*وزارة الشبيبة والرياضة، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل والحريات، وزارة الصحة، وزارة الداخلية، المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، المرصد الوطني لحقوق الطفل، والمجتمع المدني.*

إدماج الأشخاص المعاقين

لقد ذكّر المغرب في عدة مناسبات، بالتزامه بحماية حقوق الأشخاص المعاقين والنهوض بها وتحسين ظروف عيشهم ومشاركتهم في المجتمع. ومنذ أبريل 2009 أصبح المغرب طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص المُعاقين.

وبرغم من ذلك، وكما هو الشأن في العديد من البلدان الأخرى، ما زال الإدماج التام والكامل لهؤلاء الأشخاص إشكالا عالقا.

يمكن للخبرة الواسعة لمجلس أوروبا، في هذا المجال، أن تُساهم في تحسين الوضع.

الهدف العام	المساهمة في النهوض بحقوق الأشخاص المعاقين وتحسين مستوى جودة حياتهم انطلاقا من روح اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص المعاقين وباستلهام خطة عمل مجلس أوروبا لفائدة الأشخاص المعاقين 2006-2015.
النتائج المرتقبة	- تقييم التشريع والسياسات والممارسات الوطنية في مجال الإعاقة من أجل ملائمة التشريع الوطني مع اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص المعاقين. - تقوية قدرات أطر الأطراف المشاركة الوطنية الأساسية (حكومات وجمعيات عاملة في هذا المجال) على وضع تصور لنصوص تشريعية وسياسات وبرامج مرتبطة بالإعاقة وذلك من خلال القيام بفعاليات تكوينية محددة الهدف. - المساهمة في بلورة استراتيجية وطنية للإعاقة تشمل أيضا عملا قطاعيا في مجالات مثل التعليم والتكوين المهني والتشغيل والإدماج المهني والاتصال والرياضة والثقافة.
الشركاء	*وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل والحريات، المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، الوزارات الأخرى المعنية بالتوصيات القطاعية، والمجتمع المدني.*

ضمان الحقوق الاجتماعية والنهوض بالصحة

الإسراف في تعاطي المخدرات والمتاجرة غير المشروعة بها (مجموعة بامبيدو)

يتوفر المغرب منذ سنة 2005 على مقاربة شمولية في هذا الميدان، وذلك عبر الاستراتيجية الوطنية في مجال محاربة المخدرات والبرنامج الوطني لمحاربة الإدمان على المخدرات. وفضلا عن ذلك، يُشارك المغرب، منذ 2006 ، في الشبكة المتوسطية (ميدنيت) لمجموعة بامبيدو التي أصبح عضوا فيها في فاتح يوليوز 2010 . ويُشكل المغرب أول بلد في العالم العربي قام بإدخال العلاج بواسطة منتوجات تعوض الأفيون، بفضل دورة تكوينية نظمتها الشبكة المتوسطية لمجموعة بامبيدو لفائدة العاملين في الميدان الطبي. ويتعاون مجلس أوروبا مع المغرب من أجل تقوية محاربة المتاجرة بالمخدرات والإسراف في تعاطي المخدرات من خلال اتخاذ إجراءات للتقليص من العرض والطلب وباتخاذ تدابير للوقاية والعلاج قصد دعم الاستراتيجية العمومية للمغرب في مجال محاربة المخدّرات. يشمل تعاون مجموعة بامبيدو مع المغرب كافة مجالات الطلب والعرض وكذا القضايا الاجتماعية المرتبطة بالصحة ويتضمن التعاون أيضا جانبا قضائيا مهما.

الهدف العام	تحسين أوضاع الصحة العمومية وجودة تفعيل سياسات محاربة المخدرات في المغرب في إطار احترام حقوق الإنسان.
النتائج المرتقبة	- تقييم الحاجيات والمشاورات من أجل تشجيع تطبيق المقتضيات القانونية الموجودة وذلك بتحسين التواصل بين مصالح العدل والصحة قصد الاستجابة لمتطلبات المتعاطين للمخدرات. - إحداث مرصد للمخدرات باعتباره مؤسسة أساسية لمحاربة المخدرات. يُمكّن هذا المرصد، ضمن جملة أمور، من بلورة سياسة صحية لمحاربة المخدرات يساهم فيها مختلف الشركاء وتخلق الظروف الضرورية لتفعيل تلك السياسة. - تقوية قدرات المستخدمين العاملين في مراكز العلاج قصد التكفل بالمتعاطين للمخدرات وإعادة إدماجهم في المجتمع.
الشركاء	*وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة العدل والحريات، الشركاء المحليون للشبكة المتوسطية لمجموعة بامبيدو (مينيت)، والمجتمع المدني.*

محاربة تزييف المُنتجات الطبية

حدد المغرب هذا القطاع باعتباره إحدى أولوياته. بصفته ملاحظا لدى دستور الأدوية الأوروبي، يعمل المغرب بتعاون مع مجلس أوروبا منذ عدة سنوات في مجال الملائمة والتنسيق وسن الضوابط الموحَدة والتقنين ومراقبة جودة الأدوية. وقد تُمهد مواصلة التعاون مع المغرب في هذه الميادين للتحضير لانضمامه إلى اتفاقية مجلس أوروبا حول تزييف المنتجات الطبية والمخالفات المُماثلة التي تهدد الصحة العمومية وهي أداة ترمي إلى التقليص من مخاطر تزييف المُنتجات الطبية والمخالفات المتصلة بالصحة العمومية.

الهدف العام	تقديم الدعم للمغرب من أجل انضمامه إلى الاتفاقية حول تزييف المنتجات الطبية والمخالفات المماثلة التي تهدد الصحة العمومية.
الشركاء	*وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وزارة التجارة والصناعة، والبرلمان المغربي.*

دولة القانون

العدالة

استقلال العدالة وفعاليتها

يُعد المغرب أولَ بلد في المنطقة يشرع في إعداد إستراتيجية وطنية لإصلاح العدالة، وذلك منذ نهاية سنة 2010 . وقد تُرجم هذا المسلسل أخيرا بوضع تصور لخطة عمل مُفصلة.

وعزّز الدستور الجديد، المصادق عليه في يوليوز 2011 ، مبدأ فصل السلطات التشريعية عن التنفيذية، والتي أسندت لها صلاحيات واسعة مع سمو مكانة حقوق الإنسان والحريات. يَنُصُّ الدستور الجديد بوجه خاص على اعتماد قانونين تنظيميين حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية وحول القانون الأساسي للقضاة، وهما قانونين في طور الإعداد حاليا. وهكذا فقد تم وضع أسُس صلبة لتحقيق عدالة مستقلة وفعالة ومهنية وشفافة. يهدف المشروع، وانطلاقا من تحليل مُعمق لفعالية القضاء سيُنجز خلال الأشهر القادمة، إلى تقديم دعم للمغرب في الجهود التي يبدلها لإصلاح العدالة، وهي إحدى أولويات الحكومة الحالية، وذلك من خلال تحرك على مستويات مختلفة. هذا المشروع سيُولي عناية خاصة بالإشكاليات المتعلقة بالجهوية القضائية كموضوع التنظيم القضائي على مستوى المجالات الترابية.

الهدف العام	تقوية استقلال القضاء وفعاليته وجودته من خلال تحسين أداء المحاكم عبر دعم إصلاح القضاء والإطار القانوني.
النتائج المرتقبة	- تم وضع برنامج عمل باتفاق مع السلطات المغربية، يُحدد ميادين العمل ذات الأولوية بالنسبة لإصلاح القضاء. وقد بُني برنامج العمل هذا على أساس نتائج تقييم لفعالية القضاء أُنجز وفقا للمنهجية التي وضعتها اللجنة من أجل فعالية القضاء (CEPEJ). تتعاون اللجنة من أجل فعالية القضاء، بشكل خاص، مع المحاكم المدنية الابتدائية من أجل تفعيل ملموس لأدوات اللجنة والخاصة بتدبير المحاكم؛ وسيتم لاحقا إنجاز تقييم أوسع لسير القضاء على هذا الأساس. - تقوية الإطار التشريعي وقدرات المؤسسات ذات الصلة (وعلى الخصوص وزارة العدل والحريات والمجلس الأعلى للسلطة القضائية) من خلال تقديم خبرات تشريعية وأنشطة تكوينية. - تقوية قدرات مهنيي القضاء من خلال القيام بأنشطة ملموسة تستهدف: (أ) تقييم البرامج التكوينية للمعهد العالي للقضاء، (ب) التكوين على المعايير الدولية والأوروبية في مجال حقوق الإنسان وفي بعض الميادين المتخصصة من القانون؛ (ج) مشاركة المغرب في شبكات التكوين الموجودة (انظر النقطة 4 بعده)؛ - تشبيك المجلس الأعلى للسلطة القضائية مع الهيئات المماثلة له في أوروبا من خلال الشبكات الموجودة (مثل المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين التابع لمجلس أوروبا والشبكة الأوروبية لمجالس القضاء)؛ - مشاركة المغرب في إحدى الاجتماعات القادمة للجنة من أجل فعالية القضاء، ولاحقا طلب المغرب التمتع بصفة ملاحظ لدى هذه اللجنة. وتمكن هذه الصفة المغرب من الولوج إلى شبكات التعاون الموجودة (مثل شبكة لشبونة للتكوين القضائي). - توصيات ملموسة من أجل تحديث التنظيم الجهوي للقضاء وتقويته.
الشركاء	*وزارة العدل والحريات، المحاكم النموذجية، المعهد العالي للقضاء، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وجمعيات القضاة (ومنها على الخصوص ودادية القضاة Hassania ونادي القضاة).*	

المعايير و السياسات المشتركة

اللجنة الأوروبية للديمقراطية بواسطة القانون (لجنة البندقية)

يمكن لمجلس أوروبا أن يُقدم مساعدة دستورية وتشريعية عن طريق لجنة البندقية، وذلك على الخصوص من خلال إبداء أرائها القانونية حول مشاريع القوانين والقوانين الأساسية بالنسبة للسير الديمقراطي للمؤسسات. ويمكن الاستفادة من خبرة لجنة البندقية على الخصوص فيما يتعلق بالنصوص التشريعية ذات الصلة بحقوق الإنسان مثل حرية الاجتماع والجمعيات والتعبير ويُطابق ذلك الأولوية التي تُوليها للديموقراطية العميقة السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي إزاء بلدان الجوار في الجنوب. وإذا كان المغرب يُفضل ذلك، يُمكن التفكير في أشكال أكثر مرونة للتعاون مثل تبادل وجهات النظر بين الخبراء

الهدف العام	تقوية تنمية دولة القانون في المغرب من خلال بلورة إطار قانوني وممارسات قارة وديمقراطية ومطابقة للمعايير الأوروبية والمعايير الدولية الأخرى.
النتائج المرتقبة	يمكن للسلطات، تبعا لانضمام المغرب إلى لجنة البندقية، أن تستفيد مباشرة من الخبرة الدستورية والتشريعية للجنة و أن تشارك في التظاهرات التي تنظمها اللجنة في البلدان ذاتها أو في الدول الأعضاء في اللجنة وذلك من أجل تبادل التجارب.
الشركاء	*وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.*

مجتمع المعلومة و حكامة الإنترنيت؛ حرية التعبير واستقلال الإعلام

لقدمكن "الكتاب الأبيض" حول الصحافة؛ المتعلق بحرية التعبير، والذي نُشر في يونيو 2010، بعد استشارة واسعة لمختلف الأطراف المشاركة؛ مكن من الوصول إلى مجموعة من المقترحات المُهيكلة بكيفية جيدة. و ينص الدستور المغربي، على إحداث المجلس الوطني للصحافة في سنة 2012 وحسب رأي جميع الفاعلين في القطاع، فإن تكوين الصحفيين في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان يُعتبر ذا أهمية محورية. يُمكن لمجلس أوروبا أن يُواكب هذا المسلسل من أجل تفعيله.

الهدف العام	تعزيز حرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها من خلال إدخال ضمانات لفائدة حرية الصحافة.
النتائج المرتقبة	-إنشاء بيئة قانونية أكثر ملائمة لعمل الصحفيين ووسائل الإعلام، بيئة توفر ضمانات لحرية التعبير؛ - تقوية قدرات الصحفيين، من خلال تنظيم دورات تكوينية، والناشرين والصحافة السمعية البصرية والمكتوبة والمباشرة على الإنترنيت وتقوية الثوابت الأساسية لصحافة مهنية ومسئولة بما في ذلك تغطية إعلامية منصفة ومتوازنة للانتخابات وللقضايا المرتبطة بالمساواة بين النساء والرجال؛ - التحسيس المتنامي خاصة من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة القضاء والمصالح الزجرية الأخرى وكذا لفائدة الموظفين الحكوميين وذلك في المجالات المتعلقة بحرية التعبير والمعايير التي يجب على وسائل الإعلام اعتمادها في مجتمع ديمقراطي؛ - تقوم وسائل الإعلام العمومية بدراسة، وعند الضرورة، إعادة تحديد اختصاصاتها وحكامتها من أجل ضمان استقلالها وشفافيتها ومسؤوليتها، وذلك لخدمة أفضل لمجتمع ديمقراطي؛ -المساهمة في تنظيم حملة تواصلية لفائدة الجمهور العريض حول حرية التعبير ومعايير وسائل الإعلام المطلوبة من أجل بناء مجتمع ديموقراطي ومن أجل المشاركة الديمقراطية الفعلية للناس ولتحمل المسؤولية على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
الشركاء	*وزارة الاتصال، وزارة العدل والحريات، البرلمان، المجتمع المدني والجمعيات المهنية العاملة في هذا المجال.*

© David DELAPORTE

الهدف العام	تقديم الدعم لمؤسسة الوسيط من أجل ضمان حماية أقوى لحقوق الإنسان، ولنظام أكثر فعالية للحماية غير القانونية وكذا لإحداث مؤسسات لوسطاء جهويين بالمغرب والنهوض بتبادل الخبرات بين الوسطاء على المستوى الإقليمي والدولي.
النتائج المرتقبة	- تتضمن برامج التكوين في مجال الوساطة جوانب خاصة بحقوق الإنسان؛ - تقديم الدعم لإحداث مؤسسات لوسطاء جهويين في إطار قانون الجهوية المتقدمة؛ - تقوية معارف الموظفين والوسطاء فيما يخص آليات حماية حقوق الإنسان والاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
الشركاء	*مؤسسة الوسيط، وزارة العدل والحريات، مراكز التكوين في الوساطة والمجتمع المدني، مركز شمال-جنوب، مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا. وسيأخذ هذا المشروع بعين الاعتبار أيضا الأعمال التي تقوم بها المنظمة الدولية للفرانكفونية.*

إحداث فضاء قانوني مشترك

لقد عبرت السلطات المغربية عن اهتمامها بالانضمام إلى بعض الاتفاقيات المفتوحة في وجه الدول غير الأعضاء، وسيجري المسلسل طبقا للمساطير التي وضعتها بهذا الشأن الاتفاقيات ذات الصلة. كما سيتم، خلال الشهور القادمة، تنظيم ندوة لتعميق التفكير في عدد محدود من هذه الاتفاقيات التي سوف يتم اختيارها، بناءا على أهميتها، بتشاور بين مجلس أوروبا والسلطات المغربية.

النتائج المرتقبة	- يمكّن تنظيم الندوة من تعميق التفكير في القضايا المرتبطة بالنتائج المُلازمة للانضمام إلى بعض الاتفاقيات الأساسية لمجلس أوروبا؛ - طلب المغرب رسميا بأن تتم دعوته للانضمام إلى بعض الاتفاقيات.
الشركاء	*وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة العدل والحريات على وجه الخصوص، وكذا وزارات أخرى* حسب مضمون *الندوة.*

المعاهدات الدولية والاتفاقيات التي وقع عليها المغرب: التدبير الوثائقي

أبدت السلطات المغربية اهتماما متزايداً بالانضمام إلى معاهدات واتفاقيات دولية، وقد يتصاعد هذا التوجه في إطار الوضع المتقدم للمغرب لدى الاتحاد الأوروبي. في هذا السياق طُلب من مجلس أوروبا تقديم مساعدة لمكتب المعاهدات التابع لوزارة الخارجية والتعاون من أجل تدبير أرْشفة الصكوك القانونية، قصد إفادة المصالح المختصة من التجربة المعترف بها لمجلس أوروبا في هذا الميدان.

الهدف العام	تقوية قدرات وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في مجال تدبير الأرشفة والمساطر ذات الصلة.
النتائج المرتقبة	يتم وضع برنامج عمل على أساس الوضع الراهن للحاجيات في هذا المجال، ويتم تفعيله خصوصاً بواسطة مبادلات وزيارات دراسية يقوم بها إلى مجلس أوروبا مسئولون من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.
الشركاء	*وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.*

التهديدات التي تتعرض لها دولة القانون

محاربة الرشوة وغسل الأموال والإرهاب

قام المغرب، خلال السنوات الأخيرة، بوضع ترسانة من النصوص التشريعية والتنظيمية من أجل محاربة الرشوة ومنها الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة (القائمة على أساس "60 إجراء لمحاربة الرشوة") كما سنّ أخيرا قانون حماية المبلغين عن أفعال الرشوة (2011). والمغرب أيضا طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد. وعلى إثر الإصلاح الدستوري ليوليوز2011، سيتم تعزيز استقلال الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وتوسيع صلاحياتها. وتتضمن خطة العمل لمحاربة الرشوة (2012-2016) إجراءات للوقاية من الرشوة ومحاربتها، كما تنُص على سياسات ملائمة تُركز على تنمية التعاون الدولي في هذا المجال. وتضع الخطة الحالية للحكومة، في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها، المفتشية العامة للمالية في صلب أجهزة محاربة هذه الآفة. وهكذا التحقت هذه الهيئة باللجنة الوزارية المكلفة بتتبع الخطة ويرأسها رئيس الحكومة. يُشكل برنامج مجلس أوروبا لمحاربة الرشوة وغسل الأموال والإرهاب أولوية بالنسبة لمجلس أوروبا وللسلطات المغربية. ويسعى هذا المشروع على تشجيع السلطات المغربية على تكثيف وتوسيع التعاون مع مجلس أوروبا من خلال الانضمام إلى الصكوك القانونية ذات الصلة المفتوحة في وجه الدول غير الأعضاء. فضلا عن ذلك، فإن المشروع يتضمن جانباً إقليمياً، تتبيّن جدواه أكثر فأكثر، ويستهدف النهوض بتعاون بين بلدان الإقليم وكذا بين هذه البلدان والدول الأعضاء في مجلس أوروبا. يُمكن، في إطار التعاون مع مجلس أوروبا، لممثلي الهيئات المختصة في المغرب- إذا ما عبرت عن اهتمامها بذلك- أن تتم دعوتها إلى المشاركة في أحد الاجتماعات العامة GRECO من أجل تقاسم المعلومات، الأمر الذي قد يُساهم في إنشاء شبكة للاتصالات ويُمكِن من الشروع في تبادل عميق لوجهات النظر مع وفود الدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

الهدف العام	النهوض بالحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة وغسل الأموال على أساس المعايير والآليات والصكوك ذات الصلة لمجلس أوروبا من خلال تقوية الإطار السياسي والقدرات الإجرائية.
النتائج المرتقبة	- تم وضع برنامج عمل باتفاق مع السلطات المغربية. ويحدد هذا البرنامج الميادين ذات الأولوية للعمل من أجل الإصلاح في مجال الوقاية ومحاربة الرشوة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. برنامج العمل هذا، هو حصيلة الوقوف على الوضعية الراهنة، تم إعداده بتعاون وثيق مع السلطات والمؤسسات المغربية المختصة، وذلك اعتمادا على منهجيات وآليات التتبع (بدءا بمنهجيات وآليات GRECO ومتضمنة منهجيات وآليات MONEYVAL) واستمارات ملائمة طبقا لمعايير وممارسات مجلس أوروبا والمعايير والممارسات الدولية. يتضمن هذا التحليل توصيات ملموسة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتتعلق بالتشريع الجاري به العمل والإطار المؤسساتي والمخاطر القطاعية. ويُمكن لرصد الوضعية هذا، عند الاقتضاء، أن يتضمن توصيات تتعلق بوضع مؤشرات الحكامة التي تُمكن من قياس مدى التقدم الحاصل في هذه الميادين أو حتى [اختيار] الشركاء الضروريين للقيام بعمل فعّال. وحسب مدى تقدم الإصلاحات المؤسساتية الجارية، يُمكن صياغة استشارات من أجل وضع سياسات واستراتيجيات وخطط عمل شاملة وحديثة في مجال محاربة الرشوة وغسل الأموال. وحسب نتائج رصد الوضعية الحالية، يُمكن لبرنامج العمل هذا أن يتضمن أعمالاً مثل تلك المعروضة أسفله: * تقوية القدرات المؤسساتية، وخاصة منها قدرات الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة على محاربة الرشوة من خلال تقوية قدراتها على التقصي وتدقيق الحسابات (الافتحاص)؛ * التحسيس المتنامي من خلال تقديم الدعم لوضع تصور لحملات الوقاية، خاصة في المدارس بما في ذلك المساعدة على تكوين المكونين. - تفعيل وسائل (أدوات وشبكات) من أجل تنمية التعاون بين خلايا الاستعلامات المالية (CRF) قصد دعم تبادل المعلومات ذات الصلة بالصكوك الأوروبية والدولية وخاصة منها تلك المرتبطة بنظام محاربة غسل الأموال/محاربة تمويل الإرهاب وعلى الخصوص توصيات مجموعة العمل المالي (GAFI) والتشريع المغربي حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا السياق من الممكن عقد ندوتين للتمكين من الوصول إلى معرفة أفضل للقيمة المضافة التي توفرها أدوات مجلس أوروبا في هذا الميدان (خاصة اتفاقية مجلس أوروبا حول غسل الأموال وتتبع وحجز ومصادرة المنتجات المتأتية من الجريمة وتمويل الإرهاب).
الشركاء	*الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وحدة معالجة المعلومات المالية، وزارة الداخلية، وزارة العدل والحريات، المحاكم الجنائية، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المفتشية العامة للمالية، والفرع المغربي لبرلمانيي المنطقة العربية ضد الرشوة ARPACNET.*

محاربة الجريمة الإلكترونية

يقوم المغرب بإصلاح تشريعه الجنائي، وفي هذا السياق فهو يفكر في إدماج مقتضيات، تتعلق بالجوهر والمسطرة على حد سواء، بارتباط مع الاتفاقية حول الجريمة الإلكترونية. وقد أنشأ أيضا مؤسسات في هذا المجال مثل المصلحة المخصصة لمحاربة الجريمة الإلكترونية العابرة للأوطان داخل المديرية العامة للأمن الوطني بوزارة الداخلية. وفضلا عن ذلك، تُجرى حاليا في المغرب دراسة تحليلية شاملة تتناول الترسانة القانونية في هذا المجال، وتم في إطارها اقتراح مدونة رقمية. كما يتم أيضا تطويرالمسألة المتعلقة بتكوين النيابة العامة والقضاة في مجال القضايا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية. ويمكن لمعاهدات أخرى لمجلس أوروبا في هذا الباب، مثل الاتفاقية لحماية الأشخاص من المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، أن تساعد المغرب في الجهود التي يبدلها لمحاربة الجريمة الإلكترونية. وفيما يتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، فإن الطلب الذي تقدّم به المغرب إلى اللجنة الأوروبية سنة2009، من أجل الاعتراف بملائمة الترسانة القانونية المغربية للمعايير الدولية، مازال قيد الدرس.

الهدف العام	مساندة المغرب في جهوده لمحاربة الجريمة الإلكترونية
النتائج المرتقبة	- يتم إنجاز تقييمات للإطار التشريعي من أجل جعل التشريع المغربي مطابقاً لمعايير الاتفاقية حول الجريمة الإلكترونية؛ - المعهد العالي للقضاء قادر على تقديم تكوين متقدم للقضاة وللوكلاء العامين حول قضايا الجريمة الإلكترونية والحجج الإلكترونية. وتنص الاستراتيجية الوطنية من أجل مجتمع الإعلام والاقتصاد الرقمي «المغرب الرقمي2013» على إحداث دورات تكوينية في هذا المجال لفائدة جميع القضاة؛ - يحرز المغرب تقدما في مجال محاربة الجريمة الإلكترونية عبر التعاون البوليسي والقضائي الدوليين؛ - يتم تطبيق التشريعات المتعلقة بحماية المعطيات بشكل أفضل فعليا في الممارسة.
الشركاء	*وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية، المعهد العالي للقضاء، وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة، اللجنة الوطنية لمراقبة وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP).*

الوقاية ومحاربة الاتجار بالأشخاص

خلال السنوات الأخيرة قام المغرب بتقوية إطاره التشريعي والمؤسساتي من خلال اعتماد مجموعة من القوانين والتدابير. وتشكل المصادقة حديثة العهد للمغرب، على بروتوكول باليرمو (البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للأوطان)، خطوة متقدمة إضافية في هذا المجال.

ويمكن لمجلس أوروبا، اعتماداً على خبرته، أن يُقدم دعما للمغرب في الجهود التي يبدلها من أجل محاربة هذه الظاهرة العالمية بواسطة هذا البرنامج الذي يتهدف على الخصوص إلى تقوية قدرات الهيئات الموكل لها بمحاربة الاتجار وتقوية قدرات مستخدميها على تحديد الضحايا والاهتمام بهم.

النتائج المرتقبة	- التحسيس المتنامي للمهنيين (المؤسساتيين و فعاليات المجتمع المدني المشاركة) في مجال محاربة الاتجار بالأشخاص، وذلك على الخصوص عبر تنظيم ندوة يتم خلالها تقديم صكوك مجلس أوروبا في هذا المجال؛ - تقوية قدرات مختلف المتدخلين بواسطة تنظيم دورات تكوينية؛ - تم وضع برنامج عمل مع السلطات المغربية اعتمادا على تحليل الحاجيات المتعلقة بوضعية البلد في مجال الاتجار بالأشخاص.
الشركاء	*وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، القضاة والوكلاء العامون والمحامون والوكلاء القنصليون والمجتمع المدني.*

الديمقراطية

الحكامة الديمقراطية

التعاون مع الجمعية البرلمانية

يوفر وضع الشريك من أجل الديمقراطية، الذي منحته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للبرلمان المغربي في سنة 2011 ، إطارا ملائما بشكل خاص من أجل تعاون مُتزايد بين هاتين المؤسستين في ميادين توجد في صلب الإصلاحات التي شرع فيها المغرب قصد تقوية الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد يُمكن الإصلاح الدستوري الأخير، الذي ينص على الخصوص على دور متزايد للبرلمان وعلى مقتضيات خاصة تستهدف تقوية دور المعارضة، قد يمكن من تقوية التعاون بين الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وغرفتي البرلمان في مجال تفعيل الأولويات التي تم تحديدها في القرار المتعلق بوضع الشريك من أجل الديمقراطية. وستوفر القوانين التنظيمية المنصوص عليها في إطار الإصلاح الدستوري، والعديد منها يتعلق بمواضيع توجد في صلب انتداب مجلس أوروبا، ستوفر أيضا فرصة لتبادل الآراء حول مواضيع محددة الهدف بين البرلمانيين المغاربة وأعضاء الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. تشمل المجالات الكبرى للتعاون، التي تم تحديدها بتشاور وثيق مع البرلمان، القضايا المتعلقة باختصاصات البرلمان وكذا قطاعات موضوعاتية يتوفر فيها مجلس أوروبا على خبرة مُعترف بها والتي سيضطلع فيها البرلمان بدور أساسي في سنة 2012 فيما يخص مناقشة القوانين التنظيمية والمصادقة عليها. وستُشكل القضايا ذات الأولوية التي تم تحديدها في وضع الشريك من أجل الديمقراطية، المتعلقة بحقوق الإنسان (بما فيها حقوق النساء والأطفال ومحاربة التمييز) ومحاربة الرشوة ودور وسائل الإعلام ومشاركة النساء في الحياة السياسية، ستشكل موضوع أنشطة ستُنظم في المغرب وستراسبورغ خلال فترة 2012-2014 .

سيحفز الجانب البرلماني إنجاز الأنشطة التي تم الشروع فيها والخاصة بالركائز الأخرى للبرنامج من خلال تحسيس البرلمانيين واستئناسهم بهذه المواضيع. وسيكون دعم الانضمام، إلى الاتفاقيات والمواثيق الجزئية ذات الصلة لمجلس أوروبا، أيضا أولوية بالنسبة للتعاون مع البرلمان بناءا على روح الالتزامات التي تم أخذها.

ويتضمن التعاون أنشطة خاصة مع اللجن البرلمانية ومع البرلمانيين بصفة فردية (على الخصوص مع المقررين) وكذا مع المستخدمين البرلمانيين، خاصة بواسطة دورات تكوينية مُجدَدة الهدف وندوات للخبراء ومؤتمرات (في المغرب وستراسبورغ) وأنشطة مُنظمة من طرف الجمعية البرلمانية لفائدة برلمانيي الإقليم.

الهدف العام	المساعدة على تقوية دور البرلمان المغربي وقدراته، وذلك بناءا على الأولويات التي تم تحديدها بكيفية مشتركة في وضع الشريك من أجل الديمقراطية الذي مُنح في يونيو 2011 ، من خلال عرض معايير مجلس أوروبا، في مجالات عمله الأساسية (حقوق الإنسان والمعايير الديمقراطية ودولة القانون، على البرلمانيين ومستخدمي البرلمانات وعبر تقديم دعم تقني للإصلاحات في هذه الميادين وخاصة منها تلك التي ينبغي أن تكون موضوع المصادقة على القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الإصلاح الدستوري لشهر يوليوز 2011 .
النتائج المرتقبة	- مكنت المبادرات التي تم تنظيمها من تقديم الممارسات الأكثر ملائمة، داخل البلدان الأعضاء في مجلس أوروبا المتعلقة بمشاريع ومقترحات القوانين ذات الأولوية بالنسبة للمغرب في الانتداب التشريعي الجاري، بتقديمها إلى البرلمانيين المغاربة وهي ممارسات تتوفر فيها الجمعية البرلمانية على خبرة معترف بها؛ - تم التوقيع والمصادقة على اتفاقيات مجلس أوروبا ذات الصلة، التي فُتحت لتوقيع الدول غير الأعضاء؛ - ستُعرض على نطاق واسع على اللجن البرلمانية والبرلمانيين معايير مجلس أوروبا ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان والمعايير الديمقراطية ودولة القانون، والتي سيستعملونها في أنشطتهم كلما كان ذلك ممكنا (انظر أيضا مشروع «تكوين الأطر»، أسفله)؛ - تستفيد الأطر وموظفو غرفتي البرلمان من دورات تكوينية للدخول إلى مجلس أوروبا والمؤسسات الأوروبية (بشراكة مع البرلمان الأوروبي) وكذا لفائدة أعضاء كتابات بعض اللّجن بدورات تكوينية موضوعاتية خاصة في مجال خبرتهم.
الشركاء	*البرلمان المغربي (مجلس النواب ومجلس المستشارين).*

الحكامة الديمقراطية على المستويين المحلي والجهوي

تُشكل تقوية الديمقراطية على المستويين المحلي والجهوي وأيضا تقوية قدرات المنتخبين المحليين والجهويين أولويات بالنسبة للمغرب. وعلى أساس التعاون القائم بين السلطات المغربية واعتبارا للأولوية التي يُشكلها بالنسبة للمغرب القانون حول الجهوية المتقدمة، سيُواصل مجلس الشيوخ تقديم مساعدة للإصلاحات الترابية الجارية في البلد. وقد يُمكنه أيضا، من خلال رَسْملة هذه الأعمال، اقتراح الشروع في أشغال للنهوض بالمبادئ التي يُكرسها الميثاق الأوروبي للاستقلال الذاتي المحلي والمعروضة في الإطار المرجعي لمجلس أوروبا من أجل الديمقراطية الجهوية. واعتبارا لأنه يجب، بالنسبة لهذه الإصلاحات، إعطاء نفس جديد للزعامات على الصعيدين المحلي والجهوي، يُفكر مجلس الشيوخ أيضا في تنظيم سلسلة من المبادلات بين النظراء وندوات تفاعلية بين أعضاء مجلس الشيوخ والممثلين المحليين والجهويين الذين تم انتخابهم حديثا. ستُنظم الأنشطة حسب عدة مواضيع كبرى هي: دور مسؤوليات الممثلين المحليين والجهويين المنتخبين/ الأخلاق في السياسة واتخاذ القرار/ المشاركة المواَطنة وأنشطة الحملات الإيجابية (في أفق الانتخابات المحلية القادمة). وستُكمل هذه الأنشطة البرامج التي سبق الشروع فيها وتأخذ بعين الاعتبار اقتراح السلطات المغربية المتعلق بمواصلة النهوض بالقدرات القانونية والإجرائية من أجل الديمقراطية الترابية.

الهدف العام	مواكبة الإصلاح الترابي الجاري والمساهمة في تقوية الديمقراطية المحلية والجهوية.
النتائج المرتقبة	- تنظيم ندوات التبادل-احتمالا بتعاون مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا- بين أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء من اللجنة/اللجن البرلمانية المكلفة بإعداد القانون حول الجهوية المتقدمة؛ - تقوية الحكامة الترابية والقدرات المؤسساتية للسلطات المحلية/الجهوية؛ - التحسيس المتنامي بمعايير ومبادئ الميثاق الأوروبي للاستقلال الذاتي المحلي وبالإطار المرجعي لمجلس أوروبا من أجل الديمقراطية الجهوية؛ - تكثيف مشاركة المواطنين في الحياة المؤسساتية المحلية وتقوية الجمعية الوطنية للسلطات المحلية.
الشركاء	*وزارة الداخلية، البرلمان، مؤتمر السلطات المحلية والجهوية لمجلس أوروبا، والجمعية الوطنية للجماعات المحلية والمجتمع المدني.*

المساعدة الانتخابية

تعتمد الديمقراطية الحقيقية على انتخابات حرة ونزيهة تُشكل حجرة زاوية سيرها الجيد. قامت لجنة البندقية بإعداد معايير معترف بها فعلا في مجال الانتخابات وهي تتوفر على المعارف الضرورية لمساعدة المغرب وذلك على الخصوص عبر إبداء آراء حول مشاريع القوانين الانتخابية. وقد بلورت أدوات لتقديم مساعدة تقنية للأجهزة المكلفة بالمنازعات الانتخابية وراكمت تجربة واسعة في مجال إصلاح التشريعات المتعلقة بالأحزاب السياسية. وفضلا عن ذلك، يُمكنها تقديم مساعدة في المجال الدستوري خاصة من أجل دعم تسيير القضاء الدستوري. وعلاوة على ذلك، فإنها على تجربة مُثبتة في مجال تكوين المكونين على المعايير الأوروبية للحكامة الجيدة العمومية. سيتم استكمال التعاون في هذا الميدان بالقيام بمهمات لمراقبة الانتخابات (الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا/مجلس الشيوخ) بارتباط مع التعاون الذي تم الشروع فيه في هذا الميدان مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا التي بعثت بوفد للقيام بمهمة مراقبة انتخابات25 نوفمبر 2011 .

الهدف العام	جعل التشريع الانتخابي مطابقا بشكل كامل مع المعايير الدولية كما يتم تحسين تسيير المسلسلات والمؤسسات في مجال الانتخابات عبر مساعدة تقدمها لجنة البندقية.
النتائج المرتقبة	- يتم عرض التشريع والممارسات في مجال الانتخابات وملاءمتها مع المعايير الانتخابية الدولية؛ - تُقدّم مساعدة تقنية للأجهزة المكلفة بالمنازعات الانتخابية؛ - تتم تقوية قدرات الأجهزة المكلفة بتدبير الانتخابات؛ - يُشارك موظفون مغاربة في شبكة الأجهزة المكلفة بتدبير الانتخابات.
الشركاء	*وزارة الداخلية، وزارة العدل والحريات، الهيئات الحكومية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأجهزة الأخرى المكلفة بتدبير الانتخابات، المنظمات غير الحكومية، الأحزاب السياسية، الأجهزة المكلفة بالمنازعات الانتخابية، لجنة البندقية، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ومؤتمر السلطات المحلية والجهوية التابع لمجلس أوروبا.*

الأحزاب السياسية

تُشكل الأحزاب السياسية عنصرا أساسياً في الديمقراطية وعلى الخصوص بالنسبة للإنتخابات الديمقراطية. ولقد تمت المصادقة، في22أكتوبر2011 ، على قانون تنظيمي جديد رقم11-29 حول الأحزاب السياسية في المغرب. قامت لجنة البندقية بإعداد معايير معترف بها فعلا في مجال الأحزاب السياسية وتتوفر على تجربة واسعة في مجال إصلاح التشريعات المتعلقة بالأحزاب السياسية. ويمكنها، في هذا الميدان أيضا، أن تقدم خبرة فيما يخص (مشاريع) النصوص التشريعية الوطنية وكذا تنظيم أنشطة – مثل الندوات- من أجل ضمان مطابقة الممارسة للمعايير الدولية.

الهدف العام	تقييم التشريع والممارسات الوطنية حول الأحزاب السياسية من أجل ملائمة التشريع للمعايير الأوروبية والدولية في هذا المجال.
النتائج المرتقبة	- خبرة في مجال التشريع المتعلق بالأحزاب السياسية؛ - تنظيم ندوات حول المعايير الأوروبية والدولية في هذا المجال.
الشركاء	*وزارة الداخلية والبرلمان والأحزاب السياسية.*

دورات تكوينية في الحكامة الديمقراطية

الهدف العام	تقديم مساهمة للمجتمع المغربي في مجال حقوق الإنسان ودولة القانون والمواطنة الديمقراطية من خلال إشراك المسيرين السياسيين القادمين والموظفين باعتبارهم عناصر لمضاعفة الإصلاح.

إنشاء "مدرسة للدراسات السياسية" بالمغرب

النتائج المرتقبة	من المتوقع خلال الشهور القادمة إنشاء «مدرسة للدراسات السياسية» بالمغرب، بشراكة مع منظمة غير حكومية محلية. وستلتحق هذه المدرسة بشبكة تضم أكثر من ستة عشر مدرسة للدراسات السياسية. وستشارك هذه المدرسة الجديدة في الاجتماع السنوي لأعضاء الشبكة وللجامعة الصيفية من أجل الديمقراطية في ستراسبورغ. ويُمكن إشراك القطاع الجامعي المغربي في أشغال هذه الهيئة الجديدة.
الشركاء	المجتمع المدني والأحزاب السياسية والهيئات الإدارية العمومية والبرلمان ووسائل الإعلام والقطاع الجامعي.

تكوين أطر شابة على حقوق الإنسان والحكامة الديمقراطية

عبرت السلطات المغربية عن رغبة قوية في تكوين أطر شابة وأطر الإدارة العمومية في المستقبل (بما فيها المؤسسات التي تم إحداثها أخيرا بموجب الدستور الجديد) والفروع الوطنية والإدارات العمومية وأعضاء من مستخدمي البرلمان وطلبة الأكاديمية الدبلوماسية بالمغرب، وذلك في مجال حقوق الإنسان والحكامة الديمقراطية. وبالنسبة لطلبة الأكاديمية الدبلوماسية على الخصوص سيتم استكمال التكوين النظري بمجزوءات عملية بمجلس أوروبا.

النتائج المرتقبة	- إدماج مجزوءات خاصة حول حقوق الإنسان والحكامة الديمقراطية في مخططات التكوين ذات الصلة مثل ماستر الامتياز في حقوق الإنسان الذي ينظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتكوين الذي تقدمه الأكاديمية الدبلوماسية. - تنظيم برنامج تدريب لفائدة طلبة الأكاديمية الدبلوماسية.
الشركاء	*وزارة الشؤون الخارجية والتعاون (الأكاديمية الدبلوماسية) والإدارات العمومية الوطنية وفروعها والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والبرلمان والمعهد الوطني للشباب والديمقراطية.*

المجتمعات الديمقراطية المستدامة

الاستثمار في مجال الشباب

قام مجلس أوروبا، منذ سنة 2006 ، بتطوير تعاون مع الشركاء في المجتمع المدني ومع السلطات العمومية المغربية، في مجال الشباب. ونظم المجلس- في الغالب مع الاتحاد الأوروبي - دورات تكوينية ومناظرات لفائدة الزعامات الشبابية والمكلفين بالإدارات التي تعنى بالشباب، حول حقوق الإنسان والحوار بين الثقافات والتعاون الأورومتوسطي في مجال الشباب. وقام مجلس أوروبا بإنتاج صيغ باللغة العربية للأدوات الأوروبية الكبرى للتكوين في هذا القطاع مثل الكتاب الوجيز للتكوين على حقوق الإنسان مع الشباب : كومباس (« Compas »). وقد بدأ التكوين على حقوق الإنسان ومشاركة الشباب يجد مكانا له في أشغال الشباب وفي الحلقات المعنية بسياسات الشباب، غير أنه ما زال من الضروري القيام بالمزيد من العمل من أجل استدامة تلك الأشغال وضمان تأثيرها على الشباب بما في ذلك داخل المدارس من خلال تدخلات المنظمات الشبابية غير الحكومية.

عبرت الحكومة المغربية، منذ سنة 2009 ، عن اهتمامها البالغ بمشاركة أكثر ارتباطا بالسياسة الأوروبية للشباب وذلك من خلال تبادل الممارسات الجيدة واعتماد، كلما كان ذلك ممكنا، المعايير والصكوك الأوروبية خاصة عبر الانضمام إلى الاتفاقية الجزئية لمجلس أوروبا حول حركية الشباب بواسطة بطاقة الشباب. قد تؤدي الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب في أفق 2020، التي سيعتمدها المغرب، إلى تعزيز الجهود المتعددة المبذولة في هذا المجال.

الهدف العام	تقديم دعم لحكومة المغرب في مجال إعداد سياستها للشباب وذلك بفضل تقييم وتصور سياسات واستراتيجيات الشباب والتنظيم التكميلي لأنشطة للتطوير لفائدة زعماء الشبيبة، ومن خلال تقوية مشاركة الشباب والمواطنة الديمقراطية.
النتائج المرتقبة	- تقديم دعم لحكومة المغرب لوضع اللمسات الأخيرة على إستراتيجية سياسة الشباب بما في ذلك دراسة السياسات الوطنية للشباب من لدن مجموعة من الخبراء الدوليين. وتتضمن هذه الدراسة توصيات من أجل تطوير هذه السياسات في اتجاه بلوغ المعايير الدولية؛ - تقوية قدرات المنظمات الشبابية من أجل إدماج التربية على حقوق الإنسان ومشاركة الشباب في برامجها وأنشطتها وتكوين الأطر الجمعوية وتقوية قدراتهم وتطوير تعاون ذي بعد إقليمي مع بلدان المنطقة في مجال التربية على المواطنة الديمقراطية والتربية على حقوق الإنسان. وتتم تقوية قدرات المنظمات الشبابية ومؤسسات تكوين العاملين في مجال الشباب على إدماج التربية على حقوق الإنسان ومشاركة الشباب في برامجها من خلال تكوين مستخدميها والمكونين وكذا إعداد أدوات الدعم البيداغوجي ؛ - القيام بأعمال من أجل النهوض بالمساواة بين النساء والرجال ومشاركة النساء الشابات في الحياة العامة في إطار تقوية المجتمع المدني (بتعاون مع المعهد الوطني للشباب والديمقراطية)؛ - تنمية الممارسات من أجل التربية على المواطنة الديمقراطية والتربية على حقوق الإنسان في النظام التعليمي، وذلك بفضل التقوية المشتركة للقدرات لفائدة مكوني المدرسين والعاملين في مجال الشباب وقادة المنظمات الشبابية؛ - تنمية شراكة مع مجلس أوروبا من أجل إنجاز دراسات وأبحاث في مجال الشباب عبر المرصد العربي للشباب (وهي هيئة تم إحداثها تحت إشراف الجامعة العربية ومن المتوقع أن يكون مقرها بالمغرب) من جهة، وجعل الأطر والشباب يستفيدون من الدورات التكوينية التي من المتوقع أن ينظمها مجلس أوروبا على شكل مدونات ضد خطابات الكراهية من جهة أخرى. ثم تشجيع اندماج المغرب في شبكات تعاون مجلس أوروبا في هذا المجال. - سيتضمن هذا البرنامج، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، بعدا إقليميا يرمي إلى النهوض بالتعاون بين بلدان المنطقة.
الشركاء	وزارة الشباب والرياضة وزارة التربية الوطنية والمعهد الوطني للشباب والديمقراطية والمجتمع المدني والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) ومركز التعلم عابر الثقافات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمرصد العربي للشباب الذي سيُصبح إجرائيا بالرباط ابتداء من ربيع سنة 2012 .

التعاون في إطار مركز شمال- جنوب

منذ فاتح يوليوز 2009 أصبح المغرب عضوا في مركز شمال- جنوب.

الهدف العام	اقتراح أرضية مُهيكَلة للتعاون مع المغرب على المستوى الحكومي والبرلماني والسلطات المحلية والجهوية والمجتمع المدني.
النتائج المرتقبة	- يتم، اعتماداً على مشاركة المغرب في مركز شمال جنوب، إدماج ممثلين حكوميين وبرلمانيين ومحليين وجهويين ومن المجتمع المدني بالمغرب إدماجا كليا في البرامج الدائمة لمركز شمال-جنوب مثل المنتدى السنوي للشبونة والجامعة حول الشباب والتنمية وكذا برنامج التعاون الأورو إفريقي للشباب. - تتم تقوية الأنشطة المزمع القيام بها بالمغرب، من أجل النهوض بمشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة والتعاون بين الشباب وتقوية المجتمع المدني، بالأنشطة المشبكة لمركز شمال- جنوب. كما يتم تطوير برنامج للتكوين عن بعد حول المواطنة العالمية لفائدة المربين ومسؤولي منظمات الشباب. وتتم دعوة شركاء مغاربة على صلة بالموضوع للمشاركة في التظاهرات، المنظمة في دول أخرى أعضاء في مركز شمال- جنوب، قصد الاستفادة من تلك اللقاءات. - يُستعمل المركز شمال- جنوب بمثابة أرضية للتعاون للقيام بأنشطة إقليمية أو متعددة الأطراف في ميادين الشباب والمجتمع المدني ومن أجل النهوض بوضعية النساء باعتبارهن عاملا للتغيير. يتضمن هذا النشاط بعداً جهوياً يستهدف النهوض بالتعاون بين بلدان المنطقة.
الشركاء	*وزارة الشباب والرياضة والبرلمان والسلطات المحلية والجهوية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني ومنظمات الشباب والمربون والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.*

التعاون في مجال السمعي البصري والإنتاج السينمائي والرياضة

يتوفر مجلس أوروبا على مجموعة من الاتفاقيات والأدوات في مجال الاتصال السمعي البصري والنهوض بالإنتاج السينمائي والتربية والثقافة والرياضة يُمكنها أن تواكب المغرب. ويتضمن هذا البرنامج بعدا جهويا يستهدف النهوض بالتعاون بين بلدان المنطقة.

الاتصال السمعي البصري

عرف مجال الاتصال السمعي البصري العديد من التطورات منذ إلغاء احتكار الدولة له في سنة 2002 وسن القانون رقم 7703 في سنة 2005، ليتجه بذلك المغرب نحو المزيد من الارتباط بالمعايير الدولية ومعايير مجلس أوروبا بهدف توسيع مجالات حرية التعبير وموضوعية الإعلام وتعددية وسائل الإعلام ومضامينه وكذا التنوع الثقافي واللغوي فيه. وتواكب هذه المسلسلات، حركة اندماج قانوني ومؤسساتي. هذه الحركية التي–وباعتبار الوضع المتقدم للمغرب لدى الاتحاد الأوروبي- من شأنها أن ترجح انضمام المملكة التدريجي إلى بعض الصكوك القانونية لمجلس أوروبا ذات الصلة بمجال الاتصال السمعي البصري. رغم التحديات التي تفرض نفسها على القطاع في مجال التقارب التكنولوجي والتنمية الاقتصادية على الخصوص، فقد تحقق تقدم مهم في مجال التنظيم، الأمر الذي أدى إلى نتائج ملموسة مُسجلة في الوثائق المرجعية التي يجب أن تستفيد من توزيع واسع النطاق، بل والتي تفتح الطريق أمام تفكير جديد يتطلب مجهودات إضافية على المستوى التحليلي.

الهدف العام	تعزيز حرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام والأخلاقيات المهنية مع تشجيع التقارب القانوني للقطاع السمعي البصري المغربي مع صكوك مجلس أوروبا.
النتائج المرتقبة	- إبراز مسألة المناصفة بين النساء والرجال في وسائل الإعلام السمعية البصرية المغربية وذلك على الخصوص عبر ترجمة «التقرير التركيبي حول صورة المرأة» الذي أعدته الهيئة العليا للسمعي البصري إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية قصد توزيعه ومناقشته على هامش المهرجان الدولي للسينما المتوسطية بتطوان؛ - النهوض بالتعددية الداخلية والخارجية لوسائل الإعلام السمعية البصرية المغربية من خلال برمجة مؤتمر دولي لوضع «حصيلة للتدبير التعددي للسمعي البصري خلال الحملات الاستفتائية والتشريعية لسنة 2011 بالمغرب»، من أجل التحضير للانتخابات الجهوية والمحلية لسنة 2013، حول هذا الموضوع؛ - تعزيز التنوع الثقافي واللغوي في وسائل الإعلام السمعية البصرية المغربية عبر إعداد تقرير موضوعاتي بتعاون مع مجلس أوروبا ووزارة الثقافة والمؤسسات العمومية المغربية العاملة في المجال الثقافي والهيئة العليا للسمعي البصري وهو الأمر الذي يقتضي تشاورا واسعا مع الفاعلين الأساسيين؛ - تنشيط مسلسل انضمام المملكة المغربية إلى المرصد الأوروبي للسمعي البصري من خلال الشروع، تحقيقا لهذه الغاية، في المساعي التحضيرية للتنسيق التقني، عبر الهيئة العليا للسمعي البصري، المتعلق بالشروط المنصوص عليها في القرار CM/Res (92)70 كما تمت مراجعته بالقرار Res (2000)7 بتاريخ 21 شتمبر 2000 قصد تمكين المغرب من إرسال والولوج إلى معلومات موثوقة ومُحيّنة وملائمة في مختلف مجالات السمعي البصري والضرورية لتتبع التطورات التي تؤثر على هذا القطاع الاستراتيجي.
الشركاء	*وزارة الشباب والرياضة ووزارة الاتصال ووزارة الثقافة والهيئة العليا للسمعي البصري ووسائل الإعلام والمجتمع المدني ومنظمات الشباب والمربون والمؤسسات العمومية المغربية العاملة في المجال الثقافي.*

الإنتاج السينمائي

الهدف العام	الشروع في تعاون مع أوريماج Eurimages والنهوض بأدوات التعاون الإقليمي في مجال الإنتاج السينمائي.
الشركاء	*وزارة الاتصال ووزارة الثقافة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والمؤسسات العمومية المغربية العاملة في المجال الثقافي.*

الرياضة

الهدف العام	تعزيز انضمام المغرب إلى اتفاقية محاربة تناول المنشطات، والاتفاقية الأوروبية حول العنف وتجاوزات المتفرجين خلال التظاهرات الرياضية وخاصة أثناء مباريات كرة القدم.
الشركاء	*وزارة الشباب والرياضة.*

مسلسل التفعيل و التقييم

تم اتباع مناهج متنوعة من أجل تحديد أهداف التعاون وملائمة الأنشطة مع طبيعة الحاجيات والمستفيدين. وتكمن هذه المناهج في:

- مساعدة السلطات على تقييم الإطار القانوني والمؤسساتي القائم وتحديد الحاجيات
- مساعدة السلطات على إعداد النصوص التشريعية والسياسات العامة والقطاعية اعتماداً على التقييمات التي يتم وضعها وفق المعايير الأوروبية والدولية؛
- تقاسم التجارب وتبادل الممارسات الجيدة من خلال تنظيم موائد مستديرة ومجموعات عمل لخبراء (وطنيين وإقليميين)؛
- إشراك وانخراط أكبر عدد ممكن من الفاعلين الملائمين في وإعمال مناقشة التوصيات والبرامج من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات؛
- نقل المعارف والكفاءات حول مواضيع خاصة بواسطة دورات تكوينية (بما فيها تكوين المكونين والتدريب)؛
- تحسيس المتدخلين الأساسيين والجمهور.

يُمكن لبعض المشاريع والبرامج أن تستفيد من بُعْد إقليمي من أجل النهوض بالتعاون بين بلدان الضفة الجنوبية للأبيض المتوسط. وقد تم تكريس هذه المقاربة الإقليمية في إطار شبكة ميدنيت التابعة لمجموعة باميبدو وأنشطة مركز شمال- جنوب للشبونة.

تقوم بتتبع إعمال التعاون مع المغرب لجنة وزراء مجلس أوروبا، وذلك عبر مجموعة المقررين حول العلاقات الخارجية (GR-EXT)، التي سيتم إخبارها بانتظام من طرف أمانة المجلس عن مدى تقدم البرامج والمشاريع. ولهذا الغرض سيقوم مكتب الإدارة العامة للبرامج بإعداد تقرير يضع حصيلة نصف المسار وكذا تقريرا نهائيا للتقييم.

يقوم مجلس أوروبا باشتراك مع المغرب بتتبع وتقييم تنفيذ برامج التعاون. ويستجيب هذا المسلسل للمتطلبات والشروط التي يطرحها مختلف المانحون.

الإتحاد الأوروبي شريك أساسي

يعمل مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي بتعاون وثيق في منطقة جنوب الأبيض المتوسط، في إطار برنامجهما المشترك:

«تعزيز الإصلاحات الديمقراطية في دول الجوار الجنوبي » .

شركاء اخرون

الأولويات المعروضة في هذه الوثيقة هي أيضا موضوع تنفيذ بواسطة المساهمات التطوعية لشركاء ومانحين آخرين وطنيين ودوليين.

تجدون معلومات إضافية عن المشاريع المقترحة بمكتب الإدارة العامة للبرامج بمجلس أوروبا.

مكتب الإدارة العامة للبرامج
مجلس أوروبا
شارع أوروبا
F67075 ستراسبورغ – سيدكس

www.coe.int
E-mail : odgprog@coe.int